



CODESRIA

13

ème

**Assemblée générale
General Assembly
Assembleia Geral
الجمع العام الثالث عشر**

**L'Afrique et les défis du XXIème siècle
Africa and the Challenges of the Twenty First Century
A África e os desafios do Século XXI
إفريقيا وتحديات القرن الواحد والعشرين**

**DRAFT VERSION
NOT OT BE CITED**

**اتجاهات العدوى الديمقراطية في أفريقيا:
الثورات الديمقراطية في الشمال الأفريقي وإمكانية نقلها للجنوب**

أحمد أمل

معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة

5 - 9 / 12 / 2011

Rabat Maroc / Morocco

مقدمة

تشهد دول شمال أفريقيا هذا العام واحدة من أكبر موجات التحول السياسي في تاريخها الحديث، إذ تمكنت ثلاث من هذه الدول من الإطاحة بحكام استمر أقلهم حكماً في السلطة لأربع وعشرين سنة. وانتقل تأثير هذه التحولات إلى دول عربية غير أفريقية مما جعل الكثير من المحللين يتحدثون عن عدوى الديمقراطية التي بشرت بـ"الربيع العربي" الذي يجعل للديموقراطية موطئ قدم للمرة الأولى في أكثر البيئات المعادية لها في العالم.

وعلى الرغم من صحة المقولة السابقة إلا أنها بحاجة لإعادة نظر في ضوء محددات التاريخ والجغرافيا. فالخبرات الديمقراطية تتفاوت بوضوح بين الدول العربية الأفريقية والآسيوية، حيث تعد الأولى أكثر تقدماً في هذا المجال بتبنيها جميعاً التعددية الحزبية باستثناء ليبيا بينما لا تزال كافة دول الخليج العربي تحظر نشاط الأحزاب. ويؤكد هذا التفاوت اقتصر نجاح الموجة الجديدة من التحول الديمقراطي على الدول العربية الأفريقية دون الآسيوية.

لذا فإن معالجة ظاهرة التحولات السياسية التي شهدتها العالم العربي تقتضي إعادة تعريف الظاهرة بوضعها في سياق مغاير، فالتحولات التي شهدتها دول شمال أفريقيا تمثل موجة جديدة من التحولات الديمقراطية في أفريقيا اختلفت في أدواتها ووسائلها ومضمونها عن الموجة الأولى التي شهدتها القارة في بداية التسعينيات من القرن الماضي لكنها تعد امتداداً لها.

ومن هذا المنظور يكون من المفيد التعرف عن طبيعة ظاهرة العدوى الديمقراطية في أفريقيا والأسباب التي جعلتها قاصرة على دول أفريقيا جنوب الصحراء في التجربة الأولى، واحتمالات انتقالها بشكل عكسي من شمال الصحراء إلى جنوبها في التجربة الجديدة، وهذا هو موضوع الدراسة.

أولاً: مفهوم العدوى الديمقراطية

أبرزت تجارب التحول الديمقراطي التي شهدتها العالم منذ سبعينيات القرن الماضي ظاهرة هامة تعددت أسمائها ما بين العدوى والانتشار والمحاكاة وحركة قطع الدومينو وكرة الثلج. لكن على الرغم من تعدد الأسماء المقترحة فإن مضمون هذه الظاهرة واحد إذ يعني أنه بمجرد نجاح التحول الديمقراطي في بلد ما يمثل ذلك عاملاً مشجعاً للتحول في بلدان أخرى سواء بسبب تشابه المشكلات التي تواجه البلدين، أو بسبب الاعتقاد السائد بأن الديمقراطية تبدو وكأنها علاج ناجع لكافة المشكلات، أو لكون الدولة التي نجح فيها التحول دولة قوية وتمثل نموذج ثقافي وسياسي. وفي ظل تعدد التسميات تتبنى هذه الدراسة اسم العدوى نظراً لقدرته على تفسير الظاهرة بكل أبعادها سواء في حالات نجاح انتقال العدوى أو فشلها.

ويعتبر الإسهام الأبرز في تعريف ظاهرة العدوى الديمقراطية ما قدمه عالم السياسة الكبير صامويل هانتنتجتون في كتابه عن الموجة الثالثة للديموقراطية، حيث راقب تطورها ليجد أن هناك تغيراً في الأهمية النسبية للمسببات المختلفة للموجات الديمقراطية عبر الزمن. فتأثير العدوى الديمقراطية لا يتطلب وجود الشروط الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للديموقراطية في البلدان المستقبلية، فعملية العدوى تبدو وكأنها ستحل بنفسها محل تلك الشروط وهو ما ينعكس في التسارع الذي تنتقل به هذه العدوى، بل وقدرة تأثير العدوى على نشر الديمقراطية في بيئات مقاومة لها. فإثر العدوى يبدو أكثر أهمية في الموجة الثالثة للديموقراطية مقارنة بالموجتين الأولى والثانية، وكذلك مقارنة بانتشار أي تيار سياسي آخر في القرن العشرين. والسبب وراء ذلك هو الانتشار الهائل لوسائل الاتصالات والنقل والذي تبع الحرب العالمية الثانية (1).

وبالنسبة لآليات انتقال العدوى الديمقراطية فرأى هانتنتجتون أنها تتمثل أساساً في أثر الإيضاح Demonstration Effect والذي يعمل على النحو التالي(2):

1. التوضيح للقادة وللجماعات في بلد ما قدرة القادة والجماعات في مجتمع آخر على انهاء سيطرة نظام سلطوي وبناء آخر ديمقراطي وهو ما يحفز الفاعلين في الدولة الأولى على اتخاذ خطوات مشابهة.

2. إيضاح طريقة حدوث التحول من خلال إمداد الأفراد في الدول التي لم تتحول بعد بالعديد من الطرق والأدوات والوسائل التي قد تمكنهم من تحقيق هدفهم.

3. يوضح المخاطر التي يجب الحذر منها والمصاعب التي سيتعين على البلدان المتحولة مواجهتها لإتمام المهمة بنجاح. ففوق بعض الأخطاء في التجربة الأولى لا يعني التقليل من أثر العدوى، وإنما على العكس يؤكد فرص التحول مع إرشاد قوى الديمقراطية في الحالات التي لم تتحول بعد لعدد من الأخطاء الواجب تلافيها.

وبجانب إسهام هانتجتون قام كل من سيمونز ودوبين وجاريت بتحديد أربع آليات محتملة تنتقل من خلالها الديمقراطية من بلد إلى آخر (3). وكانت أولى هذه الآليات هي المنافسة، فالتنافس بين الحكومات المختلفة قد يمثل دافعاً للإصلاحات الديمقراطية. فلو أن بلداً ما قام بإجراءات تعزز الديمقراطية سيمثل ذلك ميزة نسبية لهذا البلد مقارنة بجيرانه الأقل ديمقراطية بما يعنيه ذلك من مكانة دولية أفضل وفرص اقتصادية خاصة بالنسبة لبلدان العالم الثالث. هذه الإجراءات والمزايا التي تحصل عليها الدول المتحولة للديمقراطية تمثل مصدراً للضغط على الدول الأقل ديمقراطية وعند الاستجابة لهذه الضغوط باتخاذ إجراءات تعزز الديمقراطية يحدث أثر العدوى. الآلية المحتملة الأخرى تتم وفق ما أطلق عليه اسم "التعلم"، فالدول تميل لاكتساب الخبرات من محيطها نظراً لانخفاض تكلفة ذلك مقارنة بالاستعانة بخبرات من منطقة جغرافية بعيدة أو محيط ثقافي مغاير. فانتشار الأفكار الداعمة للديمقراطية في بلد ما تؤدي لانتشارها في البلدان المجاورة وبهذا يتتابع انتشار مثل هذه الأفكار في منطقة تضم أكثر من دولة. وقد يحدث هذا الانتشار بتأثير الهجرات من البلدان التي تحولت نحو الديمقراطية إلى البلدان التي لم تتحول بعد.

الآلية الثالثة التي قد يحدث من خلالها أثر العدوى تتمثل في التجمعات الاقتصادية الإقليمية، حيث لا يقتصر عمل هذه التجمعات على تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وإنما كذلك تنسيق الترتيبات السياسية والمؤسسية كشرط أولي لقبول دولة ما عضواً في أحد هذه التجمعات. وتمثل المزايا الاقتصادية للانضمام للتجمعات الاقتصادية الإقليمية دافعاً إضافياً للتحول نحو الديمقراطية، وبهذا تنتقل الديمقراطية لدول جديدة.

الآلية الأخيرة تتمثل في المحاكاة، فعندما تقوم دولة كبيرة بتبني قيم وإجراءات وسياسات تعزز الديمقراطية ستنتبعها دول أخرى بالتأكيد مدفوعة بالجاذب الذي تحرزته الدولة النموذج في المجالات الأخرى بما يبرر اتباع النهج السياسي الذي انتهجته هذه الدولة الكبرى.

ثانياً: طبيعة موجة التحول الأولى في أفريقيا

تعد ظاهرة التحولات الديمقراطية التي شهدتها القارة الأفريقية مع بداية التسعينيات من القرن العشرين علامة فارقة في التطور السياسي لهذه الدول إذ أنهت عقوداً من الحكم العسكري وسيطرة الحزب الواحد. وكان من بين الأسباب التي عظمت من أهمية الظاهرة سرعة الانتشار، واتساع نطاقه. ففي أقل من أربع سنوات تحولت نحو 36 دولة أفريقية للتبني التعددية الحزبية، وعلى الرغم من ذلك لم تنضم أي من دول أفريقيا شمال الصحراء إلى موجة التغيير الأمر الذي أثار الكثير من التساؤلات حول الأسباب التي جعلت دول هذا الإقليم عصية على تقبل عدوى الديمقراطية.

ومن بين العوامل التي تفسر أسباب عدم انتقال العدوى الديمقراطية في مطلع التسعينيات من دول جنوب الصحراء إلى الدول الواقعة شمالها، تبرز طبيعة العدوى الديمقراطية التي انتقلت بين دول جنوب الصحراء المختلفة، وهو ما يمكن أن يتحدد في عدد من السمات

(4):

1.

أسبقية الدول الصغيرة

كان للدول الصغيرة السبق في الإعلان عن التحول نحو التعددية الحزبية ففي يومين متتابعين (السابع والثامن من ديسمبر 1989) أعلنت الحكومة في كل من بنين ثم ساوتومي وبرنسيب عن بدء اتباع عدد من الخطوات من شأنها تحقيق التحول الديمقراطي كان أهمها السماح لنشاط الأحزاب السياسية، ثم كانت جزر الرأس الأخضر هي الأسرع لحاقاً بالدولتين حين أعلنت عن اجراءات مشابهة في فبراير 1990، تلتها ساحل العاج في شهر ابريل من العام نفسه، ولحقت بهم الجابون في الشهر التالي. وعلى الرغم من لحاق بعض الدول الأكبر في القارة سواء من حيث السكان أو الموارد أو حتى التأثير الإقليمي كالكونغو الديمقراطية - زائير وقتئذ، وغانا إلا أن أي من هذه الدول كان قادراً على نقل الظاهرة الديمقراطية للشمال.

2.

ابتعاد الأقطاب الأفريقية

يرتبط بالعامل السابق عامل مهم ثان، حيث غابت الدول الكبرى في القارة والتي تمثل الأقطاب الإقليمية عن موجة التحول نحو الديمقراطية. ففي غرب أفريقيا المركز الرئيسي لعدوى الديمقراطية لم تتخذ نيجيريا - كبرى دول الإقليم والقارة من حيث عدد السكان - خطوات إصلاحية، وعلى الرغم من أن البلاد لم تطبق يوماً نظام الحزب الواحد إلا أنها شهدت انقلاباً عسكرياً في نوفمبر 1993 أتى بالجنرال ساني أباتشا إلى السلطة واستمر فيها حتى وفاته بعدها بخمسة أعوام، ولم تنتقل السلطة إلى مدني إلا في عام 1999. أما جنوب أفريقيا فكانت القضية الأساسية فيها هي التخلص من النظام العنصري الذي يحكم البلاد منذ 1948، فالديموقراطية بالمعنى السائد في سائر بلدان القارة لم تكن قضية محورية بالنسبة لأهم دول الجنوب الإفريقي. وحتى إذا ما اعتبر البعض أن التحول السياسي الذي شهدته جنوب أفريقيا عام 1994 استجابة لعدوى الديمقراطية، فإن هذه الاستجابة جاءت متأخرة للغاية بحيث ضاعت فرصة نقلها لدول أخرى. من هذا يمكن القول بأن عدوى الديمقراطية في أفريقيا في مطلع التسعينيات من القرن الماضي فقدت واحدة من أهم آليات انتشارها وهي تلك التي تتم من خلال وجود الدولة النموذج التي تستطيع نشر تأثيرها بعيداً خارج محيط جوارها المباشر.

3.

الأثر الواضح للخصوصية الإقليمية والثقافية

بدت موجة التحول في أفريقيا وكأنها مرتبطة بخصوصية ثقافية وإقليمية معينة وليست ظاهرة يسهل انتقالها عبر أرجاء القارة بما يبرر لها عبور الحاجز الثقافي بين دول جنوب الصحراء وشمالها. وذلك لتركز الدول التي أعلنت عن تحولها نحو التعددية الحزبية في إقليم غرب أفريقيا وخصوصاً بين الدول الناطقة بالفرنسية في الإقليم. فمن بين 23 دولة أعلنت عن تحولها للتعددية الحزبية في الفترة ما بين ديسمبر 1989 وديسمبر 1991 كانت هناك أربع دول فقط من خارج الإقليم وغير ناطقة بالفرنسية وهي - وفق ترتيب إعلان الإصلاحات الديمقراطية - موزمبيق، وزامبيا، وأنجولا، وإثيوبيا. فيما عدا ذلك توافر أحد الشرطين على الأقل في باقي الدول حيث كانت ساوتومي وبرنسيب، والرأس الأخضر، وغانا، وغينيا الاستوائية من دول غرب القارة غير الناطقة بالفرنسية، وكانت مدغشقر من دول جنوب القارة لكنها ناطقة بالفرنسية. وعلى الرغم من استمرار تأثير العدوى الديمقراطية في أفريقيا بشكل مطرد حتى عام 1994 إلا أن الانطباع السائد عن الظاهرة ربط بينها وبين إقليم غرب أفريقيا وبين الثقافة الفرنسية في دول القارة كعاملين محفزتين على الأقل بما أفقد الظاهرة ارتباطها بالقارة الأفريقية بشكل عام الأمر الذي كان يسمح بانتقالها بسهولة أكبر صوب الشمال.

4.

تحديد تأثير الجوار الجغرافي (بالنسبة للشمال)

لم تكن دول الجوار المباشر لدول شمال أفريقيا من الدول التي أحرزت تقدماً حقيقياً على طريق الديمقراطية، وتباين أدائها كثيراً من حالة لأخرى ما بين دول شهدت استغلال الإصلاحات الديمقراطية في تثبيت دعائم حكم رؤساء ما قبل الديمقراطية كتشاد، ودول شهدت نكوصاً عن الديمقراطية من خلال الانقلابات العسكرية كجامبيا عام 1994، والنيجر 1996. كذلك نجحت بعض الدول في احراز تقدم ديمقراطي لكنها في الوقت نفسه دخلت في موجات من العنف والحروب الأهلية كأفريقيا الوسطى ومالي. وتبدو السنغال وحدها التي يمكن اعتبار أنها حققت تقدماً حقيقياً في الممارسات الديمقراطية توج بانتقال الرئاسة من حزب لآخر بعد فوز عبد الله واد عام 2000، لكن تبدو السنغال كذلك استثناءً إذ تبنت التعددية عام 1978 وليس في موجة الديمقراطية.

5.

تباين المسار الديمقراطي للدول التي قبلت العدوى

من أبرز المشكلات التي أعاققت نشر العدوى الديمقراطية باتجاه دول شمال القارة كانت النتائج المتباينة التي أفرزتها الاستجابة لها في دول جنوب الصحراء، إذ جاءت نتائجها في الكثير من الأحيان معارضة لجوهر الديمقراطية بأن وطدت حكم القادة العسكريين أو أعطت شرعية لاستمرار الحزب الواحد في السلطة لكن عبر فوزه في انتخابات تعددية على مجموعة من الأحزاب الضعيفة. ففي كل من غينيا وتشاد وبوركينا فاسو والكاميرون بقي كل من رئيس الجمهورية وحزبه الذي كان حزباً وحيداً في السلطة لكن من خلال انتخابات رئاسية وتشريعية تعددية، وهو الوضع الذي استمر حتى الآن في الحالتين الأخيرتين. وفي كل من موريتانيا وغينيا بيساو وغانا وأفريقيا الوسطى استمر الرئيس الذي وصل للسلطة للمرة الأولى عبر انقلاب عسكري في منصبه عبر الانتخابات. أما في توجو والجابون فلم تقم الانتخابات بالحفاظ لرؤساء ما قبل التحول على مناصبهم فحسب، بل وضمنت توريت المنصب لولديهما من بعدهما. كل هذا جعل عدوى الديمقراطية محل شك من جانب الدول التي لم تتأثر بها وأصبحت القوى الداعمة للديموقراطية أكثر تشككاً في دعوات الإصلاح التي تصدر عن الحكومات لوجود رصيد كبير من الخبرات السيئة بين دول القارة.

6.

المخاطر المحتملة للتحول

ساعد الانتشار السريع لعدوى الديمقراطية بين دول القارة تصور أن هذا التحول من شأنه القضاء على المشكلات السياسية التقليدية التي عانت منها هذه الدول منذ استقلالها، لكن مع مرور الوقت أثبتت هذه المشكلات قدرتها على معاودة الظهور حتى في سياق مختلف تماماً عن سابقه. ومن أبرز هذه المشكلات الانقلابات العسكرية والتي ظهرت في المرحلة الجديدة في دول عديدة فظهرت أولاً في جامبيا عام 1994، ثم النيجر 1996 و 2010، ثم ساحل العاج 1999، وغينيا بيساو 2003، وموريتانيا 2005 و 2008، وغينيا 2008، وفي مدغشقر في الجنوب عام 2009. ولم تتمثل المخاطر التي واكبت التحول نحو الديمقراطية في مشكلة الانقلابات العسكري التقليدية فحسب، بل انفجرت الحروب الأهلية في دول القارة. وعلى الرغم من عدم وجود رابط يجعل من التحول الديمقراطي سبباً في نشوب الحروب الأهلية، إلا أن هذا كان من شأنه تعطيل عدوى الديمقراطية. واجتاحت هذه الحروب دول عديدة كانت أبرزها في رواندا، وبوروندي، وليبيريا، وسيراليون، والكونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطى.

ثالثاً: مناعة دول أفريقيا شمال الصحراء

في بداية التسعينيات من القرن الماضي كان المعيار في تحديد حدوث التحول في دولة أفريقية من عدمه كان السماح بالتعددية الحزبية وما يترتب عليها من إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تتنافس فيها الأحزاب المختلفة بما يعني ضمناً وجود فرصة لتداول السلطة بين هذه الأحزاب، وذلك بغض النظر عن تحقق هذه التعددية بشكل متوازن، وعن وجود إمكانية فعلية لتداول السلطة.

بهذا المعنى لم يكن التحول الديمقراطي حتمياً في الدول التي استجابت للعدوى، فالمشاهد هو أن نتائج هذه العدوى كانت متباينة كما سلفت الإشارة، بحيث سمحت للعديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء بأن تكفي بتعديل الأطر الدستورية والقانونية دون أن تتحول فعلياً حيث أعادت هذه الأطر المعدلة إنتاج الحزب الواحد وسلطة الحاكم الفرد مرة أخرى لكن في سياق جديد. فإلى جانب نماذج ناجحة للتحول كغانا وزامبيا وبنين ومالاوي، كانت هناك أكثر من حالة اقتصر فيها التغيير على الجانب الشكلي كالجابون والكونغو والكاميرون. فمضمون العدوى الديمقراطية كان لا يضمن التحول الديمقراطي الكامل لكنه يضمن توفير الحد الأدنى من الشروط المؤسسية لهذا التحول، ومن هنا جاءت أشكال متباينة من الاستجابة للعدوى في أفريقيا جنوب الصحراء.

على هذا النحو كان مضمون عدوى الديمقراطية هو نفسه العامل الذي حال دون انتقالها لدول شمال القارة التي كانت قد كونت "مناعة" من انتقال هذه العدوى بوجود تعددية حزبية شكلية في أربع من خمس دول تشكل إقليم شمال أفريقيا، الأمر الذي منع تأثير دول الإقليم بما كان يحدث في جنوب الصحراء متجنباً بذلك احتمالات حدوث تحول حقيقي وليس شكلي نحو الديمقراطية كما حدث في حالات عديدة من دول جنوب الصحراء.

فقد تحولت مصر إلى التعددية الحزبية منذ أواسط السبعينيات وجاء هذا التحول بشكل تدريجي، فبعد أن عطلت ثورة يوليو 1952 الحياة الحزبية في مصر طوال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، اتجه الرئيس أنور السادات بعد حرب أكتوبر وفي عام 1976 إلى تطبيق نظام المنابر الحزبية داخل الاتحاد العربي الاشتراكي الحزب الأوحده آنذاك بحيث يضم ثلاثة أجنحة تمثل اليمين واليسار والوسط. وفي عام 1977 تم تبني التعددية الحزبية في مصر بشكل رسمي بحيث رفع الحظر عن نشاط الأحزاب السياسية وصدر القانون رقم 40 لسنة 1977 والذي ينظم عمل الأحزاب السياسية. وشهد التحول نحو التعددية الغاء الاتحاد العربي الاشتراكي وتحويله عام 1977 إلى حزب مصر العربي الاشتراكي، ثم في العام التالي تأسس الحزب الوطني الديمقراطي ورأسه الرئيس السادات وورث الحزب أصول ومقار وغالبية أعضاء الاتحاد العربي الاشتراكي، وفاز الحزب بأغلبية برلمانية في ثمانية دورات انتخابية كان أولها عام 1979 وأخرها عام 2010، كما فاز مرشح الحزب محمد حسني مبارك في الانتخابات الرئاسية الوحيدة التي أجريت في مصر عام 2005 بعد أن عدل الدستور في العام نفسه ليسمح بانتخاب رئيس الجمهورية بدلاً من الاستفتاء على مرشح واحد يتفق عليه البرلمان(5).

أما في تونس فاستمر نظام الحزب الواحد منذ عام 1962 وحتى 1983 وكان الحزب الحر الدستوري هو الوحيد المصرح له بممارسة نشاطه والذي غير اسمه إلى الحزب الاشتراكي الدستوري عام 1964 ثم إلى التجمع الدستوري الديمقراطي عام 1988. وتحت الاسم الأخير فاز الحزب في خمسة انتخابات برلمانية عقدت ما بين عامي 1989 و2004، وفاز مرشح الحزب زين العابدين بن علي بالانتخابات الرئاسية التي عقدت في نفس الفترة (6).

أما الجزائر فقد تبنت التعددية الحزبية بعد تعديل الدستور عام 1989، وفي أعقاب التحول نحو التعددية شهدت البلاد موجة من أعمال العنف عطلت الحياة السياسية أكثر من مرة. وبعد أن تم التصريح لأحزاب أخرى غير جبهة التحرير الوطني بالعمل السياسي، حققت الجبهة نتائج متباينة في انتخابات المجلس الشعبي الوطني، ففي انتخابات 1991 التي ألغيت نتائجها جاءت الجبهة الإسلامية للانقاذ في المرتبة الأولى، وفي انتخابات 1997 جاءت جبهة التحرير في المرتبة الثانية بعد التجمع الوطني الديمقراطي، لكن في انتخابات 2002 و2007 حلت جبهة التحرير في المرتبة الأولى لكنها دخلت في تحالف مع كل من التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم من أجل تشكيل

الحكومة. لكن حافظت الجبهة على منصب رئاسة الجمهورية حيث تتابع على رئاسة الجزائر منذ استقلالها رؤساء منتمين لجبهة التحرير (7).

وفي المغرب يختلف الوضع عن الجمهوريات الثلاث (مصر وتونس والجزائر) في ظل النظام الملكي القائم والذي يجعل من الملك رئيساً للبلاد وكذلك المسئول التنفيذي الأعلى بالإضافة لممارسته وظائف تشريعية وقضائية عدة. وبالنسبة للانتخابات التشريعية شهد المغرب تبادل أكثر من حزب الفوز في الانتخابات التشريعية أبرزها الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال كما تحصل أحزاب كالتجمع الوطني للأحرار وحزب العدالة والتنمية على نصيب معقول من المقاعد في البرلمان.

من العرض السابق يمكن القول بأن دول شمال أفريقيا لم تشهد من قبل تداولاً للسلطة بين الأحزاب السياسية المختلفة، وبهذا تكون أسبقيتها في تطبيق التعددية الحزبية على دول جنوب الصحراء بلا قيمة في ظل كونها تعددية شكلية. ويزيد من مشكلات التعددية الشكلية في دول شمال أفريقيا ضعف الأحزاب السياسية اتسامها بعدد من الخصائص التي حدث كثيراً من فعاليتها كالارتباط في النشأة والاستمرار بشخصية مؤسس الحزب، وشيوع ظاهرة الانقسامات والانشقاقات الحزبية، بالإضافة إلى ضعف القدرة على التعبئة والحشد وغياب القواعد الجماهيرية للأحزاب بما في ذلك الأحزاب التي استمرت في الفوز بالانتخابات المختلفة (8).

رابعاً: ما الذي تغير بين 1990 و2011 ؟

بعد فشل العدوى الديمقراطية الأولى في أفريقيا في عبور الصحراء من الجنوب إلى الشمال، ثور تساؤلات بشأن موجة الديمقراطية الجديدة التي بدأت هذه المرة في شمال القارة ومدى قدرتها على العبور إلى الجنوب خاصة في ظل تعثر التحول الديمقراطي في العديد من دول جنوب الصحراء التي كانت قد استجابت للعدوى الأولى لكنها لم تتم عملية التحول بعد. وللإجابة على مثل هذه التساؤلات يتعين ابتداءً رصد التغيرات المختلفة التي طرأت على العالم وعلى دول القارة في العشرين سنة التي تمثل الفترتين بين موجتي العدوى.

فعلى مستوى دول شمال أفريقيا لم يعد هناك ما يعرف بـ"الاستثناء العربي" للديمقراطية، فعندما جاءت موجة التحول الأولى في أفريقيا ولم تتحول أي من دول شمال القارة تحولاً حقيقياً – وكذلك فعلت الدول العربية الآسيوية – بدأ الحديث عن هذا الاستثناء ليعزز فكرة أن العوامل الهيكلية متمثلة في الثقافة السياسية السائدة، وطبيعة مؤسسات الحكم، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة كل ذلك لا يشجع على تحول دول هذه المنطقة إلى الديمقراطية، بل ويثبط من أي محاولة تسعى لذلك. وتتشابه هذه المقولة مع ما كان سائداً عن "الثقافة الأيبيرية" التي لا تشجع الديمقراطية في إسبانيا والبرتغال، لكن بمجرد أن تحولت الدولتان إلى الديمقراطية في السبعينيات من القرن الماضي انتهى الحديث عن هذه الثقافة، وهو ما حدث في دول أفريقيا شمال الصحراء منذ أن بدأت الحركات الاحتجاجية في دول الإقليم مع مطلع الألفية الجديدة ليظهر أن هناك طلباً متزايداً على الديمقراطية، وأن الشروط الاجتماعية والثقافة السائدة أصبحت تشجع التحول وتسعى لتحقيقه.

وعلى مستوى دول جنوب الصحراء، فعلى الرغم من المسار المتباين الذي اتبعته إلا أنه بعد مرور عشر سنوات على تطبيق التعددية الحزبية نجحت الكثير من دول القارة في التخلص من الحكام الاستبداديين الذين ركبوا موجة التحول سواء بخسارتهم الانتخابات مثل كيريكو في بنين وباندا في مالابو وكاوندا في زامبيا، أو بامتناعهم عن الترشح لفترات إضافية كما فعل رولينجز في غانا أو بموتهم كما كان الحال مع هوفوييه بوانيبه في ساحل العاج، أو حتى خلعهم كما حدث مع موبوتو سيسي سيكو في الكونغو الديمقراطية. بهذا بدا وكأن السير في طريق الديمقراطية لا رجعة فيه، وإن اختلفت سرعة التحول من حالة لأخرى. فالتحليل على موجة التحول نجح بشكل وقتي لكن كان الوقت دائماً في صالح التحول الحقيقي والقطيعة مع ممارسات الماضي.

كذلك كان للتغيرات على المستوى القاري أثراً كبيراً، فمن ناحية تعزز العمل الأفريقي المشترك سواء من خلال التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي الذي اكتمل في عام 2002 وهو ما مثل صيغة أكثر تطوراً للتنظيم القاري بما تضمنه من استحداث أجهزة جديدة كبرلمان عموم أفريقيا ومجلس السلم والأمن الأفريقي، وكذلك من خلال عقد الاجتماعات على مستوى القمة بشكل دوري مرتين في كل عام. بالإضافة إلى ذلك ارتبطت دول أفريقيا شمال الصحراء مع دول جنوب الصحراء في أطر تنظيمية فرعية فانضمت مصر للسوق

المشتركة لشرق ووسط أفريقيا (كوميسا) عام 1998، وفي العام نفسه تأسس تجمع الساحل والصحراء الذي ضم عدد كبير من دول غرب ووسط أفريقيا جنوب الصحراء بالإضافة إلى كل من مصر وليبيا وتونس والمغرب من دول شمال الصحراء. وعلى المستوى القاري أيضاً ظهرت سمة جديدة تمثلت في ظهور أقطاب أفريقية في دول جنوب الصحراء كان أهمها نيجيريا التي تمتعت باستقرار نسبي منذ تسلم المدنيين السلطة عام 1999، وكذلك جنوب أفريقيا التي انفتحت على القارة الأفريقية بعد انتهاء مقاطعتها إثر التخلص من نظام الفصل العنصري عام 1994. والجدير بالذكر أن الدولتين كان لهما تصريحات بشأن الثورة المصرية عكست سعيهما للممارسة دور الأقطاب القارية. ففي نيجيريا أصدر فيمي فالانا رئيس حزب الوعي الوطني National Conscience Party (NCP) بياناً في الثلاثين من يناير الماضي رحب فيه بالثورة الشعبية في مصر ودعا الرئيس مبارك للاستقالة الفورية (9). أما بالنسبة لجنوب أفريقيا فقد أعلن أباندا نتسالوبا أحد المسؤولين بوزارة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا بأن الموقف الرسمي لبلاده كان مؤيداً للثورة المصرية ومطالبها بتحتي الرئيس (10).

وأخيراً كانت التغييرات على المستوى العالمي أحد المؤشرات الهامة التي تدعم توقع الاختلاف بين موجة التحول في التسعينيات مقارنة بالموجة الأخيرة، ففي الأولى كان التعامل مع منطقة شمال أفريقيا يتسم بالحنز الشديد وفضلت حكومات الدول الكبرى النظم غير الديمقراطية القائمة والمتفاهمة مع الغرب على حكومات ديموقراطية قد يغلب عليها الطابع الإسلامي المتشدد على النحو الذي عكسته الخبرة الجزائرية، وفي ظل الحرص على استقرار الأوضاع في المنطقة خصوصاً بعد الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 ثم اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1990 لم تحظ فكرة التحول الديموقراطي في شمال القارة بتأييد دولي كبير. لكن كان من أهم آثار هجمات الحادي عشر من سبتمبر أن غيرت الدول الغربية من توجهاتها بشأن المنطقة فظهرت مبادرة الشرق الأوسط الكبير عام 2004 والتي عكست اهتمام الغرب بالتحول الديموقراطي في شمال أفريقيا وعدم قبول مقولة "الاستثناء العربي" وهو ما تجلى في تخلي الولايات المتحدة وفرنسا عن حليفهما في مصر وتونس.

وبترك التطورات السياسية جانباً، يبدو من الضروري الإشارة إلى الطفرة الهائلة في تقنيات الاتصالات والمعلومات والتي أصبح لها تطبيقات عديدة على المستوى السياسي، فشبكات التواصل الاجتماعي جعلت من عملية الحشد والتعبئة عملية يسيرة لا تتطلب الكثير من المجهود، كما أعادت تعريف العلاقة بين المواطن وحكومته بأن أصبح المواطن أكثر تمكيناً واتسع نطاق الحركة متاح له بشكل كبير. وأصبح دور المواطن يتضمن أدواراً مثل الاشتراك في صنع القرار، ومحاسبة الحكومة، وامتدادها بالتعبئة العكسية بشأن قراراتها لتعيد تقييم هذه القرارات. ويعول على هذا التطور الأخير الجزء الأكبر من التغيير المتوقع حدوثه بين موجتي التحول في أفريقيا (11).

خامساً: عدوى الديموقراطية 2011 : خصائص ومشاهدات

بعد التأكد من حدوث تغيير عميق في الفترة ما بين 1990 و 2011 طالت آثاره دول شمال القارة وجنوبها، والبيئتين الإقليمية والعالمية، بل وامتد التغيير ليؤثر على العلاقة بين المواطن والدولة يمكن توقع طبيعة مختلفة للعدوى الديموقراطية في موجتها الثانية في أفريقيا. لكن هناك مشكلة تتعلق بصعوبة تقييم ظاهرة لا تزال في مراحلها الأولى. فلا يمكن الحديث عن ظاهرة مكتملة أو نمط محدد لمسار الأحداث بعد مرور أقل من عام على إسقاط رئيسي مصر وتونس وأقل من شهرين على سقوط طرابلس في يد ثوار ليبيا، فالأحداث تتطور بشكل متسارع ولا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه الأمور في أي من الدول الثلاث.

ولما كان من غير الممكن تحديد الصورة النهائية للتحولات في دول شمال أفريقيا لا يمكن إذن الحديث عن "عدوى" ديموقراطية تتجه نحو دول جنوب الصحراء من دون الوقوع في خطأ المبالغة والإفراط في التفسير والذي لا يلائم الدراسة العلمية. لكن الممكن في اللحظة الراهنة تتبع تأثير العدوى من خلال مراقبة بعض خصائص التحولات التي جرت ولا تزال تجري في دول شمال أفريقيا ورصد انتشارها في أفريقيا جنوب الصحراء، على أن تكون هذه الخصائص هي التي تمثل جوهر التحولات والتي لا يمكن الخلاف بشأنها بغض النظر عما ستؤول إليه الأحداث في النهاية.

وتتعلق السمة الأولى بسقف المطالب التي تعبر عنها الجماهير، فموجة التحول الديمقراطي التي شهدتها أفريقيا في مطلع التسعينيات من القرن العشرين استهدفت تغيير قواعد اللعبة وسكنت عن استمرار اللاعبين القدامى أنفسهم، بحيث بقي الكثير من القادة العسكريين وزعماء الحزب الواحد في مناصبهم لكن بعد أن اضطروا لخوض انتخابات تنافسوا فيها مع ممثلين لأحزاب معارضة حقيقية في بعض الحالات وشكلية في حالات أخرى. لكن في المقابل كانت السمة المميزة للتحولات التي تشهدها دول شمال أفريقيا منذ ديسمبر 2010 هي استهداف أعمال الاحتجاج والتظاهر رأس النظام تحديداً والإصرار على إخراج اللاعبين القدامى بغير رجعة حتى وإن قبل هؤلاء اللاعبون القواعد الجديدة التي ترتضيها الجماهير.

أما السمة الثانية التي ظهرت بوضوح في الموجة الجديدة للديمقراطية في شمال أفريقيا فهي الممارسة المباشرة للدور السياسي من جانب الجماهير، فبينما كان المؤشر الأهم على التحول في تسعينيات القرن الماضي هو التخلي عن الحزب الواحد لصالح التعددية الحزبية، لم تمارس الجماهير في الموجة الجديدة دورها من خلال الأحزاب أو أي وكيل أو وسيط آخر بل كان الشعار الأبرز هو "قوة الشعب" وقدرته على التغيير، لذا كانت الثورتان التونسية ثم المصرية بلا قادة أو زعماء يملكون سلطة توجيه الفعل السياسي وكانت حركة الشارع التلقائية والعشوائية أحياناً. هي التي تحدد اتجاه الحركة.

من هنا يمكن الحديث عن عدوى ديمقراطية انتقلت من شمال لجنوبها من خلال رصد انتشار السمتين الرئيسيتين لموجة التحول التي يشهدها الشمال في دول الجنوب. وتأتي النتائج الأولية في الشهور السبعة التي تلت سقوط النظام في مصر لتؤكد وجود مظاهر لانتقال العدوى جنوباً في عدد من الحالات.

ففي أوغندا انطلقت حملة احتجاجية تحمل اسم "السير إلى العمل" Walk to Work في إبريل من العام الجاري، وذلك على إثر الارتفاع في أسعار الوقود والسلع الغذائية. واستمرت هذه الاحتجاجات لأسابيع وواجهتها الحكومة بعدد من الأساليب التقليدية كان أبرزها المواجهة المباشرة من قبل رجال الشرطة والتي أسفرت عن مقتل خمسة من المحتجين. ولم تكن العلاقة بين حملة السير إلى العمل في كمبالا وبين الأحداث في القاهرة خفية، فلم تكن الحملة بلا بعد سياسي وإنما جاءت في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي شهدتها أوغندا في فبراير والتي فاز فيها الرئيس يوري موسيفيني بجولة جديدة على حساب زعيم المعارضة كيزا بيسيكي، وكان الأخير قد أشار في أحد خطباته أثناء الحملة الانتخابية لما يحدث في القاهرة في سياق حديثه عن ضرورة أن يطال التغيير الزعماء بقوله "إن أوغندا مستعدة الآن احتجاجات على النمط المصري للتخلص من قائد فاسد ومستبد حكم البلاد لمدة 25 عاماً".

ولم تكن العلاقة بين الاحتجاجات في أوغندا مرتبطة بزعيم المعارضة الذي استلهم التجربة المصرية فحسب، بل امتدت للحكومة كذلك التي اعترفت بإمكانية تأثير ما يحدث في مصر على الأوضاع في أوغندا عندما اعتبرت أن الحركة الاحتجاجية على ارتفاع الأسعار تهدف إلى إزاحة حكومة شرعية على خلفية ما حدث في مصر، وكذلك عندما فرضت رقابة على الرسائل النصية التي يتم تنقلها عبر الهواتف المحمولة والتي ترد فيها كلمة "مصر" أو "قوة الشعب" أو "الرصاص".

ويلاحظ ما حدث في أوغندا ما قاله الدكتور محمود ممداني مدير معهد ماكيريري للدراسات الاجتماعية حين رأى أن "كلاً من المعارضة التي قررت السير، والحكومة التي قفرت منع المعارضة من السير كانا يتحركان على خلفية حدث واحد هو ما حدث في ميدان التحرير في القاهرة، وهو ما غذى آمال المعارضة وعظم من مخاوف الحكومة" (12).

كذلك شهد شهر إبريل مظاهر مماثلة في موريتانيا الدولة العربية التي تقع داخل نطاق الساحل والتي سبق لها أن استجابت لعدوى الديمقراطية في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. حيث حاول المئات من المحتجين احتلال إحدى الساحات الرئيسية في العاصمة نواكشوط على غرار الاعتصام الذي شهده ميدان التحرير في القاهرة، وكانت الشعارات التي ترددت هي نفسها التي رددت من قبل في الشوارع التونسية والمصرية والتي تطالب بإسقاط النظام. وعلى الرغم من عدم توقع استجابة حقيقية بالتغيير من جانب النظامين الحاكمين في أوغندا وموريتانيا إلا أن طبيعة الاحتجاجات عكست تأثيراً كبيراً بما حدث في شمال القارة، ودأبت التحليلات على الإشارة إلى الاحتجاج على الطريقة المصرية Egyptian-Style Protest عند تناول مثل هذه الأحداث في مختلف دول القارة (13).

وتأتي **السنغال** نموذجاً واضحاً، فعلى الرغم من كونها من الدول القليلة التي شهدت تداولاً للسلطة ليس فقط على مستوى الرئيس وإنما على مستوى الحزب الحاكم، إلا أن الرئيس الحالي عبد الله واد لم يسلم من حركة احتجاجية واسعة بلغت ذروتها منذ يونيو وحتى أغسطس من العام الجاري تطالب بعدم ترشحه لفترة رئاسية جديدة بعد أن طلب استشارة من المحكمة الدستورية بشأن تحديد صلاحيته للترشح. وبعد أن كان الرئيس واد قد تقدم بمقترح للاستفتاء الشعبي بشأن تخفيض نسبة الأصوات التي على الرئيس أن يحصل عليها كي يفوز بالرئاسة في حال تفوقه على منافسيه من 50% إلى 25% تراجع الرئيس بفعل الضغط الشعبي عن طرح هذا التعديل للاستفتاء. والأكثر من ذلك بدا واضحاً قدرة الفئة العمرية الأصغر على قيادة الشارع وتحديد خياراته حين تبنت الطرق الصوفية الكبرى مطالب الشباب بعدم السماح لعبد الله واد بالترشح لولاية جديدة (14). كذلك بدأت الأحزاب السياسية المختلفة في إعلان تأييدها لإدريسا سيك المرشح لانتخابات الرئاسة عام 2012 والذي يحظى بتأييد قطاعات كبيرة من الشباب. كل هذا يوضح كيف ان الجدال السياسي الدائر في السنغال ينصب على تحديد من سيتولى رئاسة البلاد وتأتي الاحتجاجات لترفض مرشحاً وتزكي آخر بعد أن أثبتت التجربة أن أي تغيير في السياسات في الدول الأفريقية يبدأ بتغيير من يشغل هذا المنصب (15).

وفي **بوركتينا فاسو** تفجرت الاحتجاجات بسبب فشل الرئيس بليز كومباوري الذي يرأس البلاد منذ عام 1987 في الوفاء بوعوده المتعلقة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، فبدأت مظاهرات الطلاب ثم المعلمين في شهر فبراير من العام الجاري والتي تصاعدت بسبب مقتل أحد المتظاهرين على يد الشرطة، وانتهى الأمر بتمرد في صفوف الجيش في ابريل احتجاجاً على عدم تسلم الرواتب، وفي مايو تظاهر الآلاف من مزارعي القطن احتجاجاً على السياسة الضريبية. وإلى جانب المشاركة الشعبية الكبيرة والمباشرة التي جاءت دون رعاية من الأحزاب السياسية أو غيرها من المؤسسات الوسيطة، كانت المطالب بإنهاء حكم كومباوري حاضرة لتعكس التأثير بما حدث في شمال القارة (16). أحداث مشابهة تكررت في كل من توجو والجابون وأفريقيا الوسطى لكن على نطق أضيق منذ سقوط نظامي بن علي في تونس ومبارك في مصر، ويبقى توضيح أن الاحتجاجات والمظاهرات ليست جديدة على أفريقيا جنوب الصحراء لكن الجديد والذي يمكن أن نعتبره نموذجاً على فكرة العدوى هو رفع سقف المطالب والاستغناء عن المؤسسات الوسيطة في الحشد والتعبئة.

خاتمة: مستقبل التحولات السياسية في أفريقيا

يمكن الخروج بعدد من الملاحظات الختامية التي تتعلق بمستقبل التحولات السياسية التي تشهدها القارة تتمثل في:

1. بالمقارنة بين موجتي التحول نجد عدد من الاختلافات الواضحة بينهما، فمن حيث المضمون، ما كان قابلاً للانتقال في الموجة الأولى في التسعينيات هو التعددية الحزبية و إجراء انتخابات نزيهة والسماح بتداول السلطة. في الموجة الثانية ما كان قابلاً للانتقال هو السقف المرتفع جداً للمطالب، وفكرة القوى الشعبية بلا وسيط عبر الاحتجاج السلمي واسع النطاق طويل المدى. أما من حيث الآليات، كانت موجة التحول في التسعينيات تعتمد على آليتي الجوار الجغرافي والتشابه الثقافي وهو ما حال دون انتقالها بيسر من جنوب الصحراء إلى شمالها. أما في موجة التحول التي تدرى أحداثها الآن فإن الآلية الأساسية لها هو وجود النموذج ممثلاً في التجربة المصرية خصوصاً والتي حظت باهتمام إعلامي دولي كبير مما أدى في ظل التطور الهائل في وسائل الإعلام ونقل المعلومات إلى بناء نموذج عن التحول السلمي في دولة كبيرة.
2. مستقبل التحول الديمقراطي في دول شمال القارة لا يزال غامضاً في ظل البطء الشديد الذي اتسمت به اجراءات المرحلة الانتقالية في كل من تونس ومصر، وفي ظل اتباع كل من الدولتين – بالإضافة إلى ليبيا – مساراً متميزاً يتناسب مع الأوضاع الداخلية في كل دولة. ففي الحالة المصرية برز دور المؤسسة العسكرية بوضوح الأمر الذي جعل التحدي هو تسليم الحكم من سلطة عسكرية إلى مدنية. أما في تونس فقد تم تحديد مسار يبدأ بتشكيل جمعية تأسيسية تضع الدستور الجديد في أكتوبر ويتوقف المستقبل السياسي للبلاد على تشكيل هذه الجمعية ومدى نجاحها في إصدار وثيقة دستورية تحظى بقبول شعبي.

3. حتى لو شهدت عملية التحول في الشمال بعض التعطيل أو التراجع فإن هذا لا ينفي قدرتها على التأثير ونقل العدوى جنوباً في ظل أن ما ينقل هو نموذج الاحتجاجات الشعبية السلمية واسعة النطاق وممارسة الجماهير حقوقها السياسية بشكل مباشر، لذا من المتوقع استمرار انتشار العدوى الديمقراطية لفترة قادمة.
4. في ظل خصائص الموجة الديمقراطية الحالية فإن احتمال الإصابة بالعدوى الديمقراطية يختلف من حالة لأخرى، وتزداد هذه الاحتمالي في الدول التي استمر رؤسائها في السلطة لفترات طويلة، لذا من المتوقع أن تنشأ حركات احتجاجية تستهدف هؤلاء الرؤساء مثل بول بيا في الكاميرون وميليس زيناوي في إثيوبيا، لكن نجاح هذه الحركات يتحدد وفق عدد كبير من العوامل الداخلية والخارجية لذا لا يمكن التنبؤ به.
5. على المدى الزمني المتوسط والطويل، قد تحدث موجات ديمقراطية جديدة تتحرك في كافة الاتجاهات. فنجاح أية دولة في القارة الأفريقية في تحقيق إنجازات ملموسة على طريق التحول الديمقراطي سيمثل دافعاً للدول الأخرى في سائر أنحاء القارة. فبعد أن كسرت موجة التحول الجديدة الحاجز بين دول شمال الصحراء وجنوبها من المتوقع أن تدخل دول القارة في منافسة ديمقراطية ستتعدد خلالها الطرق والنماذج المتبعة وهو ما يعد باحتمالات كبيرة لتقدم القارة والتخلص من مشكلاتها التقليدية.

المصادر

1. Samuel P. Huntington, **The third Wave: Democratization in the Late Twenty Century**, (Norman: University of Oklahoma Press, 1991)
2. Idem.
3. Leeson, Peter T., Andrea M. Dean, "The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation", **American Journal of Political Science**, Vol. 53, No. 3 (Jul., 2009)
4. يعتمد التحليل في هذا الجزء على مسح لبيانات بداية التحول ومساره في كل دولة من دول القارة وهو ما اعتمد الباحث في تجميعه على أكثر من مصدر أهمها:
 - Michael Bratton, Nicloas Van De Walle, **Democratic Experiments in Africa: Regime Transition in comparative Perspective**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), P.P. 97-127
 - Jeff Haynes, **Democracy in the Developing World: Africa, Asia, Latin America, and The Middle East**, (Cambridge: Polity Press, 2001), P.P. 134-162
 - David Lea (ed.), **A Political Chronology of Africa**, (London: Europa Publications Limited, 2001)

- د. صبحي قنصوة، "التحولات الديمقراطية الحالية في أفريقيا: الأسباب-الأبعاد-احتمالات المستقبل"، في: الموسوعة الأفريقية المجلد الخامس (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1997)

5. الهيئة العامة للاستعلامات، تطور الحياة الحزبية في مصر

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=246>

6. Larbi Sadiki, "Bin Ali's Tunisia: Democracy by Non-Democratic Means", **British Journal of Middle Eastern Studies**, Vol. 29, No. 1 (May, 2002)

7. Frédéric Volpi, **Islam and Democracy: The Failure of Dialogue in Algeria**, (London: Pluto Press, 2003), P.P. 55-92

8. علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002). ص. ص. 167-183

9. Femi Falana, Sahara Reporters, January 30, 2011

<http://saharareporters.com/news-page/egypt-nigeria%e2%80%99s-national-conscience-party-asks-mubarak-resign>

10. SA calls for Mubarak to step down, Mali & Guardian Online, February 4, 2011

<http://mg.co.za/article/2011-02-04-sa-calls-for-mubarak-to-step-down>

11. Darrell M. West, **The Next Wave: Using Digital Technology to Further Social and Political Innovation**, (Washington, D.C.: brookings institution press, 2011), P.P. 15-25

12. Rosebell Kagumire, Both Uganda's protesters and its government draw lessons from Egypt revolution, Christian Science Monitor: Africa Monitor, April 27, 2011

<http://www.csmonitor.com/World/Africa/Africa-Monitor/2011/0427/Both-Uganda-s-protesters-and-its-government-draw-lessons-from-Egypt-revolution>

13. بي بي سي العربية، موريتانيا: قنابل غاز واعتقالات لتفريق تظاهرة "يوم الغضب"، الثلاثاء، 26 ابريل/ نيسان، 2011

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/04/110425_maurtania_demo.shtml

14. Christian Science Monitor: Africa Monitor ,In Senegal, religious leaders join constitutional debate, June 24, 2011

<http://www.csmonitor.com/World/Africa/Africa-Monitor/2011/0624/In-Senegal-religious-leaders-join-constitutional-debate>

15. Alex Thurston, In Senegal, president's protegee is now his biggest threat, Christian Science Monitor: Africa Monitor , August 19, 2011 <http://www.csmonitor.com/World/Africa/Africa-Monitor/2011/0819/In-Senegal-president-s-protegee-is-now-his-biggest-threat>

16. Christian Science Monitor: Africa Monitor,Is Compaore's Reign in Burkina Faso Coming to an End?, June1, 2011

<http://www.csmonitor.com/World/Africa/Africa-Monitor/2011/0601/Is-Compaore-s-reign-in-Burkina-Faso-coming-to-an-end>